

الطبقة الوسطى الفلسطينية أمام تحديات الشردمة السياسية والخمول الفكري-الثقافي والنزعة المحافظة

د. جميل هلال *

الطبقة الوسطى بين الخشية على الذات والاحتفاء بها

المؤسسات هي أماكن عمل أفراد الطبقة الوسطى وهي التي تصوغ شروط وطبيعة عمل أفراد هذه الطبقة؛ لذا نجدهم في إدارة الشركات وفي إدارة المنظمات الأهلية وفي إدارات وهيئات تدريس الجامعات والكليات والمدارس وفي إدارة المشافي وطواقمها الطبية، وفي قيادات وهيئات أركان الجيوش والأجهزة الأمنية، وهم القائمون على المحاكم والقضاء، وهم رجال الدين، ومسيري أعمال الوزارات والتقابات والاتحادات القطاعية، وهم كوادر وقيادات الأحزاب، وقادة ومحركو الحركات الاجتماعية، وهم مدراء تحرير ومحرورو ومراسلو الصحف ووكالات الأنباء والقائمون على برامج محطات التلفزيون ودور النشر ووسائل الإعلام الأخرى، وهم الكتاب والفنانون والمسرحيون ومنتجو الثقافة بحقولها المختلفة. لكن الموقع في المؤسسة أو المنظمة ليس هو المحدد الوحيد لهوية الطبقة الوسطى، بل، وكما تشير الأمثلة السابقة المحدد الأهم هو طبيعة النشاط الذي يقوم به هؤلاء، في مجال التقسيم الاجتماعي للعمل.

الرأسمال الأساسي للطبقة الوسطى، كما للطبقة العاملة، هو قوة عملها لكنها تختلف عن الثانية في كونها تمتلك مؤهلات مكتسبة من التعليم والتأهيل التخصصي، أي على ما يعرف بـ "الرأسمال الثقافي" تمييزاً عن "الرأسمال الاقتصادي" (حيث الملكية أو السيطرة على الموارد والمقدرات المادية والمالية، وعن "الرأسمال الاجتماعي" المتمثل في شبكة العلاقات الاجتماعية للفرد والتي تمنحه امتيازات أو وصولاً إلى مواقع تأثير، والرأسمال الرمزي

* باحث فلسطيني

الذى يشكل مورداً للمكانة الاجتماعية و"الراسمال الثقافى" الذى يعتمد على المعرفة والمهارات المكتسبة من التعليم والتخصصات المختلفة^(١). لذا ليس مستوى الدخل هو ما يميز الطبقة الوسطى عن غيرها بل شروط وطبيعة ومكان العمل هي المميز الأبرز؛ فقد يكون دخل بعض العمال (كما كان حال العمال فى سوق العمل الإسرائيلى) وبعض الحرفيين أعلى من دخل فئات واسعة من الطبقة الوسطى (كالمعلمين مثلاً)، لكن شروط عمل الأخيرة (ساعات العمل، بيئة العمل، والحقوق والضمانات الاجتماعية) تميزها عن شروط عمل الفئات العمالية والحرفية، كما تميزها طبيعة العمل (بين عمل يدوى وعمل ذهنى قد يتطلب تدريباً عالياً).

ارتبط نشوء الطبقة الوسطى بنشوء الدولة الحديثة ومؤسساتها المختلفة (تعليم، صحة، أمن، جيوش، قضاء، مالية، ضريبة، ومؤسسات تشريعية..). كما ارتبط بالتمدد الحضري واتساع اقتصاد السوق (سواء الحر أو الممركز) وما ترتب على هذين من تخصصات، ومن مؤسسات تعليمية عليا (معاهد وجامعات)، ومن تطور فى فروع الحقل الثقافى المختلفة (مسرح، سينما، رواية، شعر، قصة، فن تشكيلى، فن معمارى، وموسيقى...)، ومن تنامي التنظيمات والتضاميات القائمة على العضوية الطوعية كالأحزاب والاتحادات والنقابات والحركات الاجتماعية.

دخل تعبير الطبقة الوسطى^(٢) بقوة فى تداول الصحافة العربية، ومعها التخمينات حول حجم ومصير ودور الطبقة الوسطى فى بلدان المنطقة، من خلال ربطه بموضوع التنمية الاقتصادية والبطالة والفقير. فنجد، على سبيل المثال، من يعتقد "أن الطبقة الوسطى هي صمام الامان لأي مجتمع من الانهيار وبخاصة فى ظل الظروف الكونية التى تعصف بالاقتصاد العالمى وبيوت المال اضافة الى ما أحدثته رياح العولمة"، ويرى أنها فقدت "وظيفتها التنويرية وكونها عامل استقرار اجتماعى فى تحديث المجتمع والحفاظ على توازنه"^(٣). وكان أحد الاقتصاديين المصريين المعروفين^(٤) قد كتب فى نهاية عقد التسعينات الماضى كتابا شهيرا بعنوان "وداعا للطبقة الوسطى"، حذر فيه من انكماش الطبقة الوسطى المصرية نتيجة "سياسات الإفكار والخصخصة" أو ما يعرف بسياسة الليبرالية الجديدة^(٥). ولاحظ البعض "أن من فجر الثورة المصرية مفتتحاً النزول إلى ميادينها، هم شباب القوى الليبرالية واليسارية والقومية، لكن من زاوية أخرى، يصح القول كذلك بأنهم من "شباب الطبقة الوسطى المتعلمة"، وأن الصراع الدائر فى مصر ليس سوى استقطاباً "علمانياً- إسلامياً"، وفى الوقت ذاته صراعاً "بين ثقافة المدنية المصرية المتركرة فى القاهرة وحواضر الأقاليم، وثقافة محافظة تجد دعمها الأساسى ومواردها التصويتية فى الريف"^(٦). ولا تقتصر المخاوف على الطبقة الوسطى على الدول الفقيرة فى مواردها الطبيعية كمصر والأردن، بل تشمل الطبقة الوسطى فى دول غنية الموارد النفطية كالسعودية، إذ ينبىء أحد كتابها عن وجود "تهديد مخيف للطبقة المتوسطة فى البلد، رغم ما تمثله من توازن مهم فى التركيبة الاجتماعية، وتحفظ الاستقرار السياسى والاجتماعى، لأنها الطبقة المنتجة والخادمة للبلد، وهي محل الحراك والتفاعل والإبداع"^(٧). والطبقة الوسطى كما قيل ويقال من فجر الانتفاضات الشعبية التى شهدتها العالم العربى فى العامين ٢٠١١ و ٢٠١٢ إنطلاقاً من أن "لها معالم استهلاكية ولها معالم أيضاً تتعلق بثورة الاتصالات والمعلومات"^(٨).

لكن لا يخلو الخطاب المتداول عن الطبقة الوسطى لأى من الدول العربية من قلقى يترافق مع الاحتفاء بها

باعتبارها "الطبقة" القاطرة» للتنمية، والعنصر الأساس في تحقيق الرضا عن النظام أو الدافع إلى الثورة. فهي "الطبقة الأكثر تعليماً"، و"الأكثر حركة اجتماعية وتواصلًا مع الشارع". و "كلما زادت الطبقة الوسطى زادت مطالبها، ولكن أيضاً زاد معدل الأمان الاجتماعي. تأكل الطبقة الوسطى خطر، و«مهما القوي - أيضاً - خطر، بمفهوم تماسك وبقاء السلطة... المثير في تحليل ظاهرة الطبقة الوسطى في العالم العربي أنها خير من يقود حركة التغيير وآخر من يعرف كيفية الاستفادة منها! والأكثر إثارة في محاولة فهم الشريحة العليا من الطبقة الوسطى في العالم العربي أنها ليست ميسرة بالشكل التقليدي المتعارف عليه وهو ممارسة العمل السياسي عبر نشاط حزبي منظم، لكنها تعمل «بالقطعة» في المناسبات السياسية القائمة على الهبات الموسمية! هذه الشريحة قادت الثورات في تونس ومصر وليبيا ثم قررت بعد عدة أسابيع العودة إلى حياتها الطبيعية وتركت «غنائم» الأنظمة التي أسقطتها لغيرها!»^(٦).

لكن هناك من لا يرى خطراً على تأكل الطبقة الوسطى إنطلاقاً من وضعها في سوريا (قبل العام ٢٠١١) ويرى أنها "الفاعل الغائب"، لكنه المرشح دوماً للحضور، عقب واحدة من أزمات النظام الكثيرة، أو خلال واحدة منها. إنها القوة، التي يراهن المثقفون على إحيائها واستنهاضها وإعادتها إلى المجال السياسي، لاعتقادهم الصائب أنها قوة تغيير وعدالة وحرية. ليس القول باختفاء الطبقة الوسطى صحيحاً، وإلا كنا كمن يقول باختفاء المجتمع. ومن الضروري، بدل توجيه تهمة غير صحيحة إلى النظم تحملها مسؤولية اختفاء هذه الطبقة، أن يتلمس المثقفون سبلاً وأفكاراً من شأنها إعادتها إلى دورها المأمول، الذي يتوقف عليه، دون أي شك، مصيرنا الفردي والجماعي"^(٧).

والواقع أن الرهان على الطبقة الوسطى هو رهان في غير محله، فهي طبقة غير موحدة لا في تركيبها المهنية ومصادر دخلها ولا في رؤيتها لدورها ولا في رؤيتها لما ينبغي أن يكون عليه المجتمع والنية الاقتصادية، ولا في نظرتها للثقافة وحقوقها. فهي موزعة الولاءات السياسية وفي أحيان كثيرة تتعد عن السياسة خوفاً على مواقعها وعندما تقرر غير ذلك فإنها تندفع بحثاً عن امتيازات أو تثبيتاً لمصالح. الرهان ينبغي أن يكون على أدوات تحمل مشروعاً متكاملاً للتغيير (أو لمنعه)، كما تفعل، عادة، الأحزاب السياسية والاتحادات الشعبية (القطاعية) والنقابات العمالية والمهنية والحركات الاجتماعية، والمؤسسات والمنابر التعليمية والثقافية والبحثية ووسائل الإعلام المختلفة، وهذه جميعها يمكن أن تحمل مشاريع تغيير محافظة ورجعية وظلامية كما مشاريع تغيير انعتاقية وحررية وتقدمية.

ليس صحيحاً أن سياسات الليبرالية الجديدة أدخلت تحولاً نوعياً في واقع وحجم الطبقة الوسطى وإن كان صحيحاً أنها أفقدت فئات من الطبقة الوسطى ومن الطبقات الاجتماعية الأخرى (وتحديدًا العمال والحرفيين والعاثلين عن العمل) حقوقاً كانت توفرها مؤسسات دولة الرعاية والنقابات المهنية وأصحاب العمل قبل أن يتم تفكيك دولة الرعاية وإضعاف النقابات وإعفاء أصحاب العمل من مسؤوليات تجاه العاملين لديهم مع بداية العقد الأخير من القرن الماضي في البلدان التي تحولت إلى الليبرالية الجديدة أو أجبرت على ذلك من قبل المؤسسات الدولية المالية (وبخاصة البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي). وكما سأوضح لاحقاً فإن الطبقة

الوسطى الفلسطينية فى الضفة والقطاع توسعت بشكل ملحوظ بعد تأسيس السلطة الفلسطينية . لكن حالة الانقسام السباسبى-الجغرافى التى طرأت على الحقل السباسبى الفلسطينى، لم تؤثر، كما تشير الببانات على حجم هذه الطبقة، وإن ساهمت فى تفتيتها وتعميق إحساسها بالقلق إزاء مستقبلها المعيشى.

ملامح تكوّن الطبقة الوسطى الفلسطينية

تفرد الطبقة الوسطى الفلسطينية عن مثيلاتها العربية بارتباط تكوينها بالشرط الوطنى الذى تولد عن النكبة وحالة الاستعمار الاستيطانى المفروضة على فلسطين. وهذا يعنى:

أولاً، أن الطبقة الوسطى ولدت بعد تشظى المجتمع الفلسطينى فى العام ١٩٤٨ (بعد النكبة) والتحول الءراماتيكى الذى دخل على البنية الاقتصادية-الاجتماعية للشعب الفلسطينى كان من أبرزها تقلص نسبة العاملين فى الزراعة فى مكونات الشعب الفلسطينى سواء من بقى فى فلسطين أو من هجر منها، وبروز الهجرة للعمل والءراسة الجامعية كمكون بنوى فى حياة التجمعات الفلسطينية المختلفة.

ثانياً، تشكلت الفئات الأوسع من الطبقة الوسطى الفلسطينية قبل قيام السلطة الفلسطينية خارج المءن الفلسطينية بعد أن فقد الفلسطينيون، فى العام ١٩٤٨، مءنهم الناهضة الساحلية، وفقدوا الجزء الحءىء من عاصمتهم الءينية والثقافية والتاريخية (القدس)، وبقيت المءن الءاخلية (كالخلى ونبلس وبيت لحم) متمسكة بتكوينها الاجتماعى العائلى، ويغلب على اقتصادها البنية الحرفية والسلعية الصغرة ، وتهيمن النزعة المحلية على ثقافتها. لقد باتت فئات الطبقة الوسطى الفلسطينية تنتج فى المهاجر.

ثالثاً، استمر تراجع العمل الزراعى بعد احتلال إسرائيل بقية فلسطين التاريخية عام ١٩٦٧، حيث زج بأعداد كبيرة من العمال (غير المهرة وشبه المهرة) من الضفة الغربية وقطاع غزة فى سوق العمل الإسرائيلى، مع تواصل الهجرة من هاتين المنطقتين إلى خارج فلسطين بحثاً عن العمل والتعليم العالى. إى استمر إنتاج الطبقة الوسطى، بشكل رئبسى، فى المهاجر حتى قيام السلطة الفلسطينية فى العام ١٩٩٤. كما قيدت إجراءات التمييز العنصرى ضد الأقلية العربية الفلسطينية فى إسرائيل فى مجال التعليم والتوظيف فى القطاعين العام والخاص اليهوديين، نمو الطبقة الوسطى بين صفوف هذه الأقلية. وقد شكل العمال الفلسطينيون العاملون فى إسرائيل فى السبعينات والثمانينات نحو ثلث مجمل القوى العاملة الفلسطينية، وأكثر من نصف الطبقة العاملة الفلسطينية فى الضفة والقطاع. أما غالبية الفئات العمالية المستخدمة فى الضفة والقطاع، فعملت فى مشاريع عائلية صغرة جدا (معظمها يتكون من أربعة مستخدمين فأقل)، أو فى حرف تمارس للحساب الخاص.

رابعاً، كما هو الحال مع فئات واسعة من الطبقة الوسطى قبل قيام السلطة الفلسطينية عام ١٩٩٤، تكونت الفئة الأوسع من أصحاب رؤوس الأموال الفلسطينيين، فى المهاجر، أى خارج مجتمعتها وطبقاتها، بل عبر العلاقة بطبقات أخرى فى مجتمعات أخرى. كما تشكل معظمها عبر الاستثمار فى مجال الخدمات و/أو الاستثمارات

العقارية والمالية. ومن بقي من هذه الشريحة في الضفة الغربية وقطاع غزة حافظ على تكوينه المحلي إلى حد كبير. وجاء اتفاق أوسلو والتحول الإقليمي والدولية في بداية عقد التسعينات الماضي ليغير من مجرى ووتيرة الهجرة، التي توقفت عمليا مع بدء الانتفاضة الثانية في أواخر أيلول من العام ٢٠٠٠، إلى أن عادت للظهور في السنوات الأخيرة نتيجة تأزم الوضع الاقتصادي و السياسي وتوطد الفصل بين الضفة والقطاع.

خامسا، ما يسترعي الانتباه هنا هو الدور السياسي الذي اضطلعت به الطبقة الوسطى بعد النكبة مستفيدة من التوسع الهائل في فرص التعليم التي أتاحت للفلسطينيين (التعليم الحكومي المجاني في الأردن، مصر، سوريا والمخيمات). لقد نجحت في الإمساك بقيادة مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية واتحاداتها الشعبية والمهنية وتنظيماتها السياسية في أواخر عقد الستينات من القرن الماضي. وبعد قيام السلطة تولت دورا مفصليا في تشغيل وإدارة مؤسساتها، وفي قيادة منظمات المجتمع المدني، وفي إدارة مشاريع القطاع الخاص الحديث (بنوك، اتصالات، استثمارات، مقالات، شركات تأمين، وسائل وشبكات الإعلام الحديث، وغيرها). لكن هذا الدور بدأ باستنفاد معانيه بعد وصول مشروع السلطة الفلسطينية الوطني إلى أفق مسدود، ودخول مؤسسات منظمة التحرير في حالة شلل تام، وإنشطار السلطة الفلسطينية إلى سلطين متنافستين تحت الاحتلال والحصار.

مكونات الطبقة الوسطى الفلسطينية

توسعت الطبقة الوسطى في الضفة الغربية وقطاع غزة في عقد التسعينات الماضي، لعوامل عدة، منها: تباطؤ هجرة الكفاءات من هاتين المنطقتين على أثر حرب الخليج الثانية وإغلاق دول الخليج فرص هجرة الفلسطينيين إليها وبروز فرص توظيف محلية؛ فك الأردن ارتباطه بالضفة الغربية عام ١٩٨٨ مما قلص الهجرة إليه من الضفة الغربية للعمل؛ عودة عشرات آلاف كوادر منظمة التحرير إلى الضفة والقطاع على أثر اتفاق أوسلو^(١١)؛ قيام السلطة بمؤسساتها وأجهزتها المختلفة؛ تزايد عدد المنظمات غير الحكومية؛ وهو فروع اقتصاد فلسطيني حديث في الضفة والقطاع لم تكن موجودة سابقا.

المفارقة في وضع الطبقة الوسطى خلال العقد الأخيرين تتمثل في تحسن أوضاعها المعيشية من حيث مستوى الدخل والأمان الوظيفي وشروط العمل وظروفه مقارنة مع الفئات العمالية وشرائح البرجوازية الصغيرة التقليدية (صغار المزارعين والحرفيين، وأصحاب الورش والمحلات الصغيرة)، واصطدام هذا التحسن بالواقع الذي تفرضه الدولة الاستعمارية الاستيطانية وواقع الانقسام السياسي-الجغرافي الذي تلى الانتخابات التشريعية في العام ٢٠٠٦. كان من تداعيات هذا الواقع سيادة شعور لدى معظم فئات الطبقة الوسطى بالعجز والتهميش السياسيين^(١٢). وساهم في تعزيز هذا الشعور تغييب المؤسسات الوطنية (مؤسسات منظمة التحرير أو مؤسسات السلطة الفلسطينية، والاتحادات والنقابات الفاعلة)، وفقدان النخب السياسية للشريعة الديمقراطية والشرعية القانونية والشرعية السياسية. لقد باتت القرارات ذات التداعيات على المصير الوطني تؤخذ من خارج المؤسسات الوطنية.

فشلت الطبقة الوسطى، رغم محاولات متكررة، في تحويل الحيز العام من خلال نشاطها في منظمات المجتمع (التنظيمات السياسية، والاتحادات والمنظمات غير الحكومية، و الجامعات، ومراكز البحث والإعلام، و حقوق الإنسان، ومجموعات الضغط)، أو عبر موقعها في القطاع الخاص إلى أداة مؤثرة على القرار السياسي وعلى السياسات الاجتماعية. المثال الأبرز على هذا العجز كان في منع الانقسام السياسي-الجغرافي والعجز عن إنهاء الانقسام ووقف التعدي على الحريات الفردية والجماعية والعجز عن إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير على أسس ديمقراطية تمثيلية وصد التدخلات الخارجية في الشأن الوطني، ناهيك عن تنظيم حملات مقاومة شعبية ضد سياسات الدولة الاستعمارية الاستيطانية.

وهنا يفيد التذكير بأن الغالبية العظمى من الأطر القيادية للتنظيمات السياسية الفلسطينية (بما فيها حركتي حماس والجهد الإسلامي وتنظيمات اليسار الفلسطيني) مسكونة من قبل شرائح من الطبقة الوسطى (الحاصلة على تعليم جامعي). والتنظيمان الأكبر ("فتح" و "حماس") يحظيان بتأييد انتخابي واسع بين الطلبة الجامعيين كما تشير انتخابات مجالس الطلبة الجامعيين. وكلاهما يجد تأييداً بين الفئات الاجتماعية الشعبية.

لم يعد ممكناً الاستمرار في وتيرة التوظيف في القطاع الحكومي وفي قطاع المنظمات غير الحكومية كما كانت عليه في عقد التسعينات الماضي، بسبب الوضع المالي للسلطة الفلسطينية واعتمادها الواسع على المساعدات والتحويلات الخارجية. هذا أحد أسباب ارتفاع البطالة بين الخريجين الجامعيين إلى معدلات قياسية. وهو أمر يشير إلى إبطاء في عملية إنتاج الطبقة الوسطى، وإلى دخول عامل توتر جديد على النظام السياسي القائم في كل من المنطقتين، وبخاصة أنه لا تتوفر في المدى المنظور إمكانيات لتوفير فرص عمل للعدد الأكبر من الخريجين وغير الخريجين، ولا إمكانيات للسيطرة على تكلفة المعيشة أمام سيطرة إسرائيل على الاقتصاد الوطني.

الطبقة الوسطى تشكل نحو ثلث القوى العاملة في الضفة والقطاع

شكلت السلطة الفلسطينية الحاضر الأبرز لشريحة جديدة من الطبقة الوسطى هي من موظفي مؤسساتها وأجهزتها المختلفة. ورافق مأسسة السلطة ظهور فروع اقتصادية جديدة للقطاع الخاص تتطلب مؤهلات وخبرات لأفراد من الطبقة الوسطى (بنوك، شركات تأمين، اتصالات، وغير ذلك). كما تواصل نمو عدد المنظمات غير الحكومية، وتوسعت أعداد العاملين في المهن الحرة (مهندسون وأطباء، ومحامون، ومحاسبون، وغيرهم). وكان قد جرى تواصل عملية التوسع في نسبة المعتمدين على العمل المدفوع الأجر رغم تراجع عدد العاملين في سوق العمل الإسرائيلي بعد قيام السلطة الفلسطينية بفعل التمرد في تسليح الاقتصاد الفلسطيني، وبقاء ارتباطه التابع بالسوق الإسرائيلية، وتدفق المساعدات للسلطة الفلسطينية ولقطاع المنظمات غير الحكومية وتقلص دور قطاع الزراعة ومراوحة قطاع الصناعة في مكانه المتواضع^(١٣).

تراوح في عقد الثمانينات من القرن الماضي وحتى تأسيس السلطة الفلسطينية حجم الطبقة الوسطى بشرائحها المختلفة (من موظفي الإدارة العليا ومشرعين وفنيين ومتخصصين وكتبة في الضفة الغربية (بدون القدس العربية)

وقطاع غزة، ما بين ١٠٪ إلى ١٢٪ من مجموع القوى العاملة. هذه النسبة ارتفعت، وفق التعداد العام للسكان والمساكن الذي نفذته الجهاز المركزي للأحصاء الفلسطيني في نهاية العام ١٩٩٧، إلى ٢٠٪ في ذلك العام، وتواصل ارتفاعها البطيء بعد ذلك، لتبلغ في منتصف العام ٢٠١٢ نحو ٣١٪ (٢٧٪ في الضفة الغربية، و ٣٩٪ في قطاع غزة)، مع العلم أن بعض الطبقة الوسطى يصنفون تحت بند "عمال خدمات و باعة"، وشكل هؤلاء في ذلك العام ١٧,٢٪ في الضفة الغربية، و ٢١,٣٪ في قطاع غزة^(١٤). ويقدر البعض حجم العاملين في المنظمات غير الحكومية (وغالبيتهم من الطبقة الوسطى وربما يصنف تحت بند خدمات) بنحو ١٠٪ من مجمل القوى العاملة في الضفة والقطاع^(١٥).

خلاصة القول أن حجم الطبقة الوسطى الموجودة في الضفة والقطاع وفق التحديدات التي أشرت إليها تشكل حالياً (في العام ٢٠١٣) نحو ثلث القوى العاملة في المنطقتين، مع الغلبة للشريحة الدنيا (من حيث الدخل والموقع في المؤسسة أو المنظمة) من الطبقة الوسطى (من المعلمين والمعلمات والممرضين والممرضات والمحاسبين والعاملين في مجال السكرتارية والإدارة المباشر في القطاع الخاص، وغيرهم)^(١٦). ما يشير إليه هذا الرقم هو أن حجم الطبقة الوسطى يبقى مرتفعاً قياساً بما هو سائد في الدول العربية وغيرها. بتعبير آخر لم تتأثر هذه الطبقة بالانقسام (وربما اتسعت بفضلها) ولم يقلص حجمها بالأزمة الاقتصادية (وإن تقلص مصروفها بعض الشيء بفعل الغلاء في السنوات الأخيرة)، والسبب الرئيس، وإن ليس الوحيد، يعود إلى حجم العاملين في مؤسسات وأجهزة الحكومة في الضفة والقطاع (وهو من حيث النسبة لحجم القوى العاملة أعلى بكثير في قطاع غزة من الضفة الغربية)^(١٧).

طبقة تفتقر للانسجام بين مكوناتها

تتباين الطبقة الوسطى ثقافياً وسياسياً وفي توزيعها حسب نوع مكان السكن؛ التباين الثقافي مصدره؛ إلى حد ما، تنوع مصادر التعليم ما قبل الجامعي (وكالة غوث، خاص، حكومي)، وما بعد الجامعي (جامعات فلسطينية، جامعات عربية، جامعات أوروبية أو أمريكية، جامعات الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية سابقاً)، ومصدره التباين في التجربة الحضرية (هناك فرق بين تجربة العيش في بيروت ودمشق والقاهرة وتونس وبين بيرزيت والخليل ونابلس وعمان، وهكذا). وهي ذات حضور أوسع في المدن من القرى أو المخيمات. وتشير بعض الدراسات الميدانية إلى أن الطبقة الوسطى الفلسطينية في الضفة والقطاع تتوزع بين ثلاثة اتجاهات رئيسية؛ اتجاه إسلامي واتجاه وطني ليبرالي، واتجاه علماني (بمعنى فصل الحقل السياسي عن الحقل الديني) يساري. تتداخل هذه الاتجاهات في عدد من القضايا (كالموقف من اقتصاد السوق، والتداول السلمي على سبيل المثال)، وتتباين في قضايا أخرى (كموقع الدين في المجتمع، والمجتمع المرغوب في العيش فيه، وطبيعة الدولة المفضل بناؤهما، مفهوم الفرد للديمقراطية، والموقف من الثقافة الرفيعة والشعبية، ...) ^(١٨).

تتمثل الاتجاهات السياسية للطبقة الوسطى في تنظيمات أو حركات سياسية؛ فحركة "فتح" هي الأقرب لتمثيل الاتجاه الوطني الليبرالي (وإن تأثرت بصعود الإسلام السياسي بعد أن كانت تتأثر قبل عقد التسعينات باليسار). وحركة "حماس" هي الأقرب لتمثيل تيار الإسلام السياسي وتتأثر بمواقف حركة الإخوان المسلمين،

في حيث أحزاب اليسار التي تمثل الجسم المنظم من التيار العلماني الديمقراطي وإن تعاني من الشذمة. هذا لا يعني أن الطبقة الوسطى بشرائحها المختلفة تؤيد أو تنتمي إلى تنظيمات سياسية، فنسبة ملموسة تفضل إبقاء مسافة بينها وبين هذه الاتجاهات وإن كانت تشارك في العملية الانتخابية لصالح أحدها.

بشكل عام يمكن القول أن الطبقة الوسطى بقدر ما هي التي تصنع موقعها الاجتماعي-الثقافي-المادي ، إلا أنها بالقدر ذاته قد تصبح ضحية ما تصنع. فهي من يقود التنظيمات السياسية والاتحادات الشعبية والنقابات والحركات الاجتماعية من أجل التحرر الوطني، وهي من يتحمل الفشل في إنجاز ذلك، وهي من يدعو للوحدة الوطنية ليوصل الشعب إلى حالة انقسام مدمر، وهي من يرفع لواء المساواة والحرية ليمارس عكس ذلك عندما يصبح السلطة وهكذا.

انسداد الأفق السياسي وانفتاح المجال الاستهلاكي

يبدو أن أعدادا متزايدة من الفلسطينيين في الضفة والقطاع باتت ترى بأن حل الدولتين لم يعد واقعيًا، فقد بلغت نسبة الذين يعتقدون بأن حل الدولتين لم يعد واقعيًا في آذار ٢٠١٣ نحو ٥٦٪ من العينة المستطلعة أرائها في المنطقتين^(١٩). لكن الأكثر دلالة أن ٧١٪ من الجمهور عبّر عن قلقه من أن يصاب هو أو أحد أفراد أسرته بأذى من قبل الإسرائيليين أو أن تتعرض أرضه للمصادرة أو منزله للهدم. كما عبّر أكثر من ربع أفراد الجمهور (٢٧٪) من الضفة الغربية وما يقارب نصفهم من قطاع غزة عن رغبتهم في الهجرة لخارج المنطقتين بسبب الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية^(٢٠). ومن المرجح جدا أن تكون هذه النسبة أعلى بين فئة الشباب وبين أصحاب التعليم العالي (أي من فئات الطبقة الوسطى). كما بقي معدل البطالة عاليا في كل من المنطقتين إذ بلغت في الربع الثالث من العام ٢٠١٢ نحو ٢١٪، وهي نسبة عالية جدا بالمقاييس العالمية. وهي تشير إلى أن شرائح من الفئات الدنيا من الطبقة الوسطى معرضة للبطالة والفقير. واللافت أن نسبة الفقر (وفق مقياس استهلاك الأسرة الشهري) حافظت على ارتفاعها خلال العقد الأول من القرن الحالي، حيث طال الفقر أسرة واحدة من كل أربع أسر، فهي بلغت ٢٥,٧٪ في العام ٢٠١٠ (١٨,٣٪ في الضفة الغربية، و ٣٨٪ في قطاع غزة)، مع فروق بين المدن والقرى والمخيمات وبين شمال وجنوب الضفة مقارنة بوسطها (وهو الأدنى). وجزء من هذه التباينات يعود إلى طبيعة الاقتصاد الفلسطيني الملحق بالاقتصاد الإسرائيلي وسيطرة إسرائيل على الموارد الطبيعية والمعابر والحركة، واعتماد السلطة الفلسطينية والعديد من المنظمات غير الحكومية على التحويلات الخارجية^(٢١).

وما يسترعي الاهتمام، في هذا الوضع الصعب، هو ارتفاع معدلات البطالة بين خريجي الجامعات والمعاهد العليا إذ بلغت خلال الربع الثالث من العام ٢٠١٢ نحو ٣٢٪^(٢٢). البطالة العالية بين الخريجين وارتفاع نسبة الشباب في السكان كانت من العوامل (مع شروط أخرى) التي فجّرت الانتفاضات الشعبية في عدد من الدول العربية.

من سمات الطبقة الوسطى (وتحديدًا فئاتها الوسطى والعليا) رغبتها في التمايز في أسلوب حياتها ونمط استهلاكها ونوع مقتنياتها (من تأثيث البيت إلى اقتناء سيارة خاصة، إلى الاعتناء بالملبس، واستخدام البنوك في حسابات جارية

وتوفير وبطاقة الائتمان) والاستثمار في البورصة (وإن مبالغ صغيرة)، والاهتمام الخاص بتعليم أبنائها (مدارس خاصة، تعليم جامعي) كون التعليم هو الرأسمال الرئيس للطبقة الوسطى، وفي استخدام الانترنت بعد أن بات التلفزيون شائعاً لدى كل فئات الشعب. فقد أشارت معطيات مركز الإحصاء الفلسطيني أن نسبة الأسر في فلسطين التي لديها اتصال بالإنترنت في العام ٢٠١٢ كانت ٣٢,١٪ (٣٤,٣٪ في الضفة الغربية، و٢٧,٩٪ في قطاع غزة) في العام ٢٠١٢، وهي تقارب حجم الطبقة الوسطى المقدرة عبر طبيعة العمل^(٢٣). كما بات أكثر من نصف (أي ما يعادل ٥٥,٠٪) الشباب في فلسطين (١٥-٢٩ سنة) يستخدمون الانترنت في العام ٢٠١١ مقارنة بنحو ٢٠٪ (الخمس) في العام ٢٠٠٤. ويشير تنامي حجم مستخدمي الانترنت ومتابعة الفضائيات (حيث نسبة عالية من الأفراد تشاهد التلفزيون يوميا) إلى سعي الطبقة الوسطى اعتماد أسلوب حياة يتميز عن الفئات الاجتماعية الأخرى، حيث شرائح من هذه الطبقة هي الأكثر استعداداً للامتثال لنماذج العولمة والحداثة والأكثر تعرضاً لتأثيراتها.

الأزمة الاقتصادية التي تعيشها الضفة الغربية وقطاع غزة، والمتولدة، أساساً، عن الانكشاف التام للاحتلال الاستيطاني الزاحف ولتهميش القطاعات الانتاجية من الاقتصاد المحلي في المنطقتين قد زج نسبة عالية من الأسر الفلسطينية "تحت وطأة تسديد فواتير الخدمات المختلفة والديون الإسكانية أو الاستهلاكية"، بالإضافة إلى حالة عدم التيقن من حصول الموظف الحكومي على راتبه الشهري في ظل الأزمة المالية للسلطة الفلسطينية. فقد لاحظ بعض المختصين ارتفاع مستوى الاقتراض الخاص في السنوات الأخيرة (حوالي ١٣٪ سنوياً) في الضفة والقطاع ويقدر هذا البعض أن المصارف الفلسطينية منحت في السنوات الست منذ ٢٠٠٦، "ما يقارب عشر مليارات دولار للقطاع الخاص، موزعة على القروض الإسكانية والاستهلاكية والتجارية-الاقتصادية وتوفير السيولة النقدية. وهذا المبلغ يفوق بحوالي ٥٠٪ الإقراض الإجمالي الممنوح في السنوات السبع التي سبقت العام ٢٠٠٦"^(٢٤). الجسم الأكبر من القروض الاستهلاكية يذهب للطبقة الوسطى (لفئة الموظفين برواتب شهرية). ويقدر بعض الاقتصاديين أن معدل نمو الإقراض الإجمالي بلغ ١٣٪ سنوياً، أي ما يعادل ستة أضعاف معدل نمو الإنتاج. إن دلالة هذه الأرقام "لا تكمن في ما تشير إليه من احتمال وجود "فقاعة" مالية فلسطينية حالية أو مقبلة فحسب"، بل تكشف أيضاً "عن وجه جديد للفشل المتراكم للسياسات الليبرالية الجديدة التي انتهجتها السلطة الفلسطينية في نصف العقد الأخير على الأقل..."^(٢٥).

تحديات الشردمة السياسية والخموم الفكري والنزعة المحافظة

ولم يساهم في تقليص حالة القلق السائدة لدى فئات واسعة من الشعب (بما فيها الطبقة الوسطى) اعتقاد نسبة عالية من المواطنين في الضفة والقطاع بوجود الفساد والمحسوبية في النظام السياسي القائم (في الضفة وفي غزة)^(٢٦)، وتعمق اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية بين أفرادها. ويزيد منه تفشي النزعة الاستهلاكية بين فئات الطبقة الوسطى الذي غذته سياسة "القروض السهلة" من البنوك العاملة في الضفة والقطاع، والتي شملت نسبة عالية من موظفي السلطة الفلسطينية، ونسبة غير قليلة من موظفي القطاع الخاص، وموظفي

المنظمات غير الحكومية^(٣٧). هذا الاعتماد على القروض يضع فئات واسعة من الطبقة الوسطى في دائرة خوف مزمن من توقف الراتب في حال توقف المساعدات والتحويلات الخارجية.

تعايش في صفوف الطبقة الوسطى اتجاهات سياسية وتوجهات فكرية وأذواق وأمزجة ثقافية متعددة وأحيانا كثيرة متعارضة، مما يعني الحذر من تنميط هذه الطبقة. فهي طبقة كما أشرت ذات ليبرالية، إسلامية منفتحة وإسلامية تكفيرية، قومية منفتحة وقومية متشددة...). وجزء من هذا التنوع مصدره التجارب والثقافات المتنوعة التي تعرض لها الشعب الفلسطيني وتحديدًا فئاته الأكثر هجرة وقدرة على التحرك، كما لا ينبغي إغفال تأثير فضائيات ذات أجندات إسلامية سياسية ومذهبية-طائفية، وأجيال من الهجرة لدول الخليج العربي، وبنسب أقل لبلدان أخرى، وارتهاش شريحة واسعة من الشعب للمساعدات والتحويلات الخارجية.

وتتدخل أوضاع اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية، وفق كل مرحلة تاريخية، لترجيح الاتجاهات والميول التي تهيمن على صفوف هذه الطبقة. فهذه الآن (منتصف العام ٢٠١٣) ليست كما كانت في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي حيث غلب على ميولها الاتجاهات اليسارية والليبرالية الوطنية، وهي في الانتفاضة الثانية اختلفت عما كانت عليه في الانتفاضة الأولى حين بدأ اتجاه الإسلام السياسي يشق طريقه بين صفوف هذه الطبقة والطبقات الأخرى، ولا هي الآن كما كانت عشية إجراء انتخابات المجلس التشريعي في العام ٢٠٠٦ حيث انشطرت إلى اتجاهين رئيسين مع اتجاه ثالث يساري ضعف كثيرا عما كان عليه في عقدي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي. أي أن ميزان القوى الفكري والسياسي والاجتماعي داخل الطبقة الوسطى (و الطبقات الاجتماعية الأخرى) يتغير وفق محددات ومؤثرات كل مرحلة. ولا بد من ملاحظة أن التيار الإسلامي أخذ يشكل سلطة في أكثر من دولة عربية وإسلامية ويسيطر على قطاع غزة منذ منتصف العام ٢٠٠٧ مظهرًا ميولا واضحة نحو مؤسسة نظام شمولي يسعى إلى أسلمة المجتمع والثقافة والسلطة بأساليب الترهيب والترغيب وتنميط السلوك الخاص والعام وفق معايير يشتمها هو من تفسيراته لنصوص دينية.

ليست الطبقة الوسطى، كما هو حال الطبقات الاجتماعية الأخرى، طبقة جامدة. فهي تؤثر في القوى والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية وتتأثر بها... ولكنها تبقى طبقة مهمة، سواء في مرحلة التحرر الوطني أو في مرحلة بناء الدولة المدنية المستقلة، بفعل موقعها الاستراتيجي في مؤسسات السلطة، وبالنظر لدورها في الاقتصاد الوطني، وبحكم مسؤولياتها في الأحزاب والحركات السياسية والاتحادات القطاعية والمنظمات الأهلية، والحركات الاجتماعية والهيئات الدينية، ودورها في وسائل الإعلام المختلفة، ودورها الحاسم في الإنتاج أو حجب الإنتاج الثقافي والفكري أو تنميطه.

الهوامش:

1- Bourdieu, P. (1986): "The forms of capita", in J. Richardson (Ed.) Handbook of Theory and Research for the Sociology of Education (New York, Greenwood), pp. 241258- .

٢- يشير مصطلح الطبقة الوسطى، في العلوم الاجتماعية، إلى الفئات الاجتماعية التي تعاش من بيع قوة عملها الذهنية (المعرفية، الإدارية،

الثقافية، الفنية، التعليمية والاختصاصية) والتي تتولد عبر حيازة التعليم المتقدم نوعاً ما. أي أن رأسمالها هو "رأسمال ثقافي" (وليس رأسمال مادي أو مالي أو عقاري) كما يصفه بعض علماء الاجتماع. ولذا تشمل الطبقة الوسطى فئات مختلفة من حيث شروط عملها ومستويات دخلها ودرجة تعليمها؛ فهي تشمل مهندسين وأطباء ومدربين ومحاسبين، وإداريين، وموظفين في بنوك وشركات تأمين واتصالات وتكنولوجيا المعلومات وموظفين في إدارات عامة (ممن لا يزالون العمل اليدوي) وفي القطاع الخاص، وتشمل كتاباً وصحافيين وعاملين في وسائل الإعلام المختلفة والأجهزة القضائية ورجال دين، وما شابه من أعمال. ومن هنا ينبغي التمييز بين الطبقة الوسطى وبين ما يعرف في الأدبيات الماركسية بالبرجوازية الصغيرة، ذات الملكية الصغيرة (الفلاحون الصغار والحرفيون الذين يملكون أدوات عملهم واصحاب الدكاكين الصغيرة) الذين يعتاشون من استخدام هذه الملكية.

٣- محمود المحفوظ، "وداعا للطبقة الوسطى"، صحيفة البلاد الأردنية، ٣٠ أيلول / سبتمبر ٢٠١٠.

٤- رمزي زكي، وداعا للطبقة الوسطى، مكتبة الأسرة، القاهرة، ١٩٩٨.

٥- الخوف على مكانة وحجم الطبقة الوسطى من اعتماد سياسة الليبرالية الجديدة يعود إلى "عوامل ثلاثة. أول هذه العوامل هو انخفاض الأجور. والثاني؛ فقدان فرص العمل وزيادة معدل البطالة. أما ثالث هذه العوامل فيعود إلى زيادة الأعباء المالية التي تتحملها هذه الطبقة. والنتيجة أن حدثت عملية إقصاء لهذه الطبقة بمستوياتها الثلاثة. إقصاء سياسي للشريحة العليا من الطبقة الوسطى وإقصاء سياسي اقتصادي للشرحتين المتوسطة والدنيا من الطبقة الوسطى" (سمير مرقس، الطبقة الوسطى... استرداد المكانة التاريخية"، أون إسلام نت، ١٤ شباط / فبراير، ٢٠١١. ويرى سمير مرقس أن الانتفاضة الشعبية المصرية في العام ٢٠١١ قد أعادت "الطبقة الوسطى بشرائحها إلى الحياة السياسية المصرية، بعد أن كانت سياسات الليبرالية الجديدة التي تقوم على اقتصاد السوق والخصخصة قد همشتها من عقد الثمانينات الماضي.

٦- محمد خير، "الإخوان؛ وداعا للطبقة الوسطى"، موقع: ٢٤: الخبر بين لحظة وأخرى، ٢٥ شباط/فبراير، ٢٠١٣.

٧- عبد العزيز الفايز، "الطبقة الوسطى في السعودية.. وداعاً"، مجلة العصر، ٢١ أيلول/سبتمبر، ٢٠٠٥.

٨- أنظري/ على سبيل المثال؛ طلال أبو ركية، "ثورة الطبقة الوسطى وحصان طروادة"، البوابة، ١٠ تموز/يوليو ٢٠١١.

٩- عماد الدين أديب، "الطبقة الوسطى العربية"، صحيفة الشرق الأوسط، ٧ كانون الثاني / يناير، ٢٠١٣.

١٠- ميشيل كيلو، "هل حقاً اختفت الطبقة الوسطى؟"، القدس العربي، ١٤/٩/٢٠٠٩.

١١- وتشير المعلومات عن العائدين أن نسبة من كانوا حاصلين على تعليم عالٍ كانت ثلاثة أضعاف مثيلتها بين المقيمين؛ فقد تبين أن ١٤٪ ممن هم فوق سن العشرين كانوا في العام ١٩٩٧، وفق نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت الذي قام به الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، حاصلين على شهادة جامعية مقارنة بنحو ٤,٥٪ بين المقيمين.

١٢- أنظري/ جميل هلال، الطبقة الوسطى الفلسطينية؛ بحث في فوضى الهوية والمرجعية والثقافة، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، ومؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ٢٠٠٦. ويبرز هذا الاحساس في النسبة العالية بين المستطعين الذين يشعرون بالقلق على وضعهم ووضع أسرهم المعيشي في استطلاعات الرأي المتعددة والمتكررة لأكثر من مركز ومؤسسة.

١٣- بلغت حصة الزراعة وصيد الأسماك من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثالث من العام ٢٠١٢ في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ (دون القدس) ٤,٣٪، ومساهمة الصناعة التحويلية ٩,٨٪ (المراقب الاقتصادي والاجتماعي، رقم ٣١، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، رام الله، ٢٠١٣). ولم يتخطَّ العاملون في الزراعة والصيد والحراجة وصيد الأسماك في منتصف العام ٢٠١٢ ما نسبته ١٢,٧٪ في الضفة والقطاع (١٤,٤٪ في الضفة الغربية، و ٨,٩٪ في قطاع غزة) من مجمل القوى العاملة. وبلغت نسبة العاملين في التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية ١١,٧٪ (١٤,٤٪ في الضفة الغربية، و ٨,٩٪ في قطاع غزة).

١٤- في العام ٢٠١٠ بلغ حجم المصنّفين في بند "المشروعون وموظفو الإدارة العليا، والفنيون والمتخصصون والمساعدون والكتبة كالتالي؛ الضفة الغربية ٣,٢٪، وقطاع غزة ٣٧,٤٪، عدا عن شريحة الطبقة الوسطى التي تصنف تحت بند عمال خدمات (بلغ حجمها ١٨,٦٪ في الضفة، و ٢٨,٥٪ في قطاع غزة، جزء منها فقط يعمل في مهنة "طبقة وسطى" (منظمات غير حكومية). أنظري/:

Palestinian Central Bureau of Statistics, 2012. Labour Force Survey: (April - June, 2012) Round, (Q12012/). Press Report on the Labour Force Survey Results. Ramallah - Palestine (table 29).

15- Karin A. Gester, Palestinian Non-Governmental Organizations, Rosa Luxemburg Stiftung, Ramallah, December 2011, (p. 46).

١٦- طالب الأكاديمي الاقتصادي د. محمد نصر بدراسات مستفيضة حول الطبقة الوسطى الفلسطينية لحيوتها الاقتصادية ودورها التنموي،

معتمداً، وهو خطأ شائع، الدخل كمحدد، وفات د. محمد نصر الانتباه إلى كتاب جميل هلال المعنون "الطبقة الوسطى الفلسطينية؛ بحث في فوضى الهوية والمرجعية والثقافة" والذي صدر في بيروت ورام الله عام ٢٠٠٦، والذي اعتمد منهجية البحث الميداني والمعطيات الاحصائية في تقدير حجم الطبقة وسماتها ورؤيتها السياسية والاجتماعية.

١٧- بلغت نسبة العاملين في القطاع العام في العام ٢٠١١ نحو ١٥,٢٪ في الضفة الغربية، و ٢٩,٤٪ في قطاع غزة، وبلغت نسبة العاملين في قطاعات أخرى غير القطاعين العام والخاص؛ ٢٣,٥٪ في الضفة الغربية مقابل ٢١,١٪ في قطاع غزة، ويرجح أن يكون معظم هؤلاء من العاملين في المنظمات غير الحكومية وفي المؤسسات الدولية (المراقب الاقتصادي والاجتماعي، رقم ٣١، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، رام الله، ٢٠١٣).

١٨- حول هذا الموضوع ولتناقشة مستفيضة لتوجهات ومواقف الاتجاهات الرئيسة للطبقة الوسطى، أنظر: جميل هلال، الطبقة الفلسطينية الوسطى؛ بحث في فوضى الهوية والمرجعية والثقافة، مرجع سابق.

١٩- المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، استطلاع رأي رقم ٤٧ (٢٨-٣٠ آذار ٢٠١٣).

٢٠- المرجع نفسه.

٢١- المراقب الاقتصادي والاجتماعي، رقم ٣١، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، صفحة ٤٩،

٢٢- المرجع نفسه (جدول ٦-٢).

٢٣- بيان صادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني نشرته وكالة معا بتاريخ ٢٠١٣/٥/١٩.

٢٤- رجا الخالدي، "الأزمة المعيشية الفلسطينية بين الاستهلاك والمديونية الأسيية و"الأموال"، جدلية، ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٢.

٢٥- المرجع نفسه.

٢٦- حسب استطلاعات الرأي بلغت نسبة الأشخاص الذين اعتقدوا بوجود فساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية في آذار ٢٠١٣ نحو ٧٨٪ من مجمل العينة، وبلغت بخصوص مؤسسات حكومة حماس في قطاع غزة ٦٤٪ (أنظر/ي؛ المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، استطلاع رأي رقم ٤٧ (٢٨-٣٠ آذار / مارس ٢٠١٣).

٢٧- جاء في دراسة عن هذه الظاهرة: "منحت التسهيلات الائتمانية الكبيرة زخماً للمظاهر الاستهلاكية في مدن الضفة الغربية، إذ ازدهرت مراكز التسوق الكبيرة وأنشطة الترفيه المختلفة والمجمعات السكنية الحديثة. لكن الخطورة الكامنة في ما يُمكن تسميته «الإثراء الذاتي والإفكار المجتمعي»، فقيماً يشعر الفلسطيني بأنه حصل عبر القروض على أحدث سيارة وأفضل أثاث لمنزله على المستوى الشخصي، يجري رهن اقتصاد كامل على المستوى الكلي بنمط استهلاكي يعتمد على القروض، ويزيد من الضغوط التضخمية على الفئات الأكثر هامشية، التي لا تسمح لها بدخول نادي «القروض السهلة»، وبالتالي تعرّضها للموجات القاسية لارتفاع الأسعار بسبب تزايد معدلات الاستهلاك. السؤال المطروح: كيف يُسدّد الفلسطينيون قروضهم؟ إن الشريحة الاجتماعية القادرة على الحصول على القروض هي تلك المرتبطة ببيروقراطية السلطة الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية العاملة بنشاط في الضفة الغربية. أي إن هذه الشريحة تُسدّد أقساط قروضها من أموال دافع الضرائب العربي، والأموال التي تحولها إسرائيل للسلطة. حين يقرّر المانحون أو إسرائيل إغلاق صنبور الدعم فإن هذا لا يمثل تهديداً للسلطة السياسية فحسب، بل أيضاً لآلاف الأسر التي ترتبط معيشتها بها بشكل أو بآخر. يمكن أن يُفسر هذا الديناميات التي جرى من خلالها تدجين ما يُمكن تسميته «الطبقة الوسطى» الفلسطينية، ونقلها عبر الاقتصاد من الانشغال السياسي الكامل ضمن الحركة الوطنية الفلسطينية قبل أوّلو للتموضع في مصفوفة المسار السياسية للحل السلمي بعد أوّلو (أنظر/ي:رامي خريس، "الضفة الغربية؛ نيوليبرالية تحت الاحتلال، جريدة الأخبار اللبنانية، العدد ١٨٠٦، ١٢/٩/٢٠١٢). وأنظر أيضاً؛ رجا الخالدي، وصحي سمور، "النيوليبرالية بصفتها تحرراً: الدولة الفلسطينية وإعادة تكوين الحركة الوطنية"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٨٨، خريف ٢٠١١.